إسرائيل في مرآة الاحتلال.. تصريحات جولدنبرج وأزمة الهوية والشرعية

د/محمد أحمد صالح

ش

ولا تعني هذه الواقعة أن المجتمع الإسرائيلي بأكمله بات يشعر بالخجل من هويته أو يرفض سياسات حكومته، كما لا يجوز تحويل المواقف السياسية إلى تشخيص نفسي جماعي، وإنما ينبغي فهمها باعتبارها مؤشراً نوعياً على أزمة متنامية في العلاقة بين الانتماء الوطني والمسؤولية الأخلاقية، وعلى تعدد التصورات الإسرائيلية بشأن الأمن والديمقراطية ومستقبل الدولة.

تصريحات جولدنبرج واختبار الهوية الوطنية

تجاوزت تصريحات جولدنبرج انتقاد أداء حكومة بعينها إلى مساءلة الاحتلال باعتباره بنية سياسية مستمرة، وربطه بما تراه من تدهور أخلاقي واجتماعي داخل إسرائيل. وتكتسب هذه التصريحات أهمية إضافية لأنها صدرت عن شخصية من المجال الثقافي، وليس عن ممثل لحزب أو حركة سياسية منظمة، ما يكشف امتداد الخلاف حول الاحتلال إلى مجالات الحياة العامة والثقافة والهوية.

وتحمل عبارة عدم الشعور بالفخر بالانتماء الإسرائيلي دلالة تتجاوز الانفعال الشخصي؛ فالفخر الوطني يمثل أحد مصادر التماسك بين الفرد وجماعته السياسية. وعندما تتعارض ممارسات الدولة مع القيم التي يؤمن بها بعض مواطنيها، تنشأ فجوة بين الانتماء الوطني والتقييم الأخلاقي للسياسات الرسمية.

ومن الضروري هنا التمييز بين الخجل من سياسات الحكومة، والاغتراب عن النظام السياسي، وأزمة الانتماء الوطني، ورفض الهوية الوطنية ذاتها؛ فانتقاد الاحتلال لا يعني بالضرورة التخلي عن الهوية الإسرائيلية، بل قد يمثل محاولة لإعادة تعريف الوطنية على أسس أخلاقية مختلفة، تجعل مساءلة الدولة جزءاً من الانتماء إليها.

الهوية الإسرائيلية بين الذاكرة التاريخية والواقع السياسي

تتشكل الهوية الإسرائيلية من تداخل الذاكرة اليهودية التاريخية، وتجارب الاضطهاد والمحرقة، والهجرة وتأسيس الدولة، والحروب المتعاقبة، والخدمة العسكرية، والشعور المستمر بالتهديد الأمني، والانتماءات الدينية والقومية. وقد أسهمت هذه العناصر في ترسيخ تصور لدى قطاعات واسعة بأن الدولة تمثل ضمانة للأمن والنجاة الجماعية.

لكن الخلاف يتصاعد بشأن حدود توظيف هذه الذاكرة في تبرير السياسات الراهنة؛ فبينما ترى اتجاهات أن الاعتبارات الأمنية والتجربة التاريخية تبرران إجراءات استثنائية، تعتبر اتجاهات أخرى أن الذاكرة التاريخية ينبغي أن تكون مصدراً للمسؤولية الأخلاقية، لا حصانة لتبرير استخدام القوة أو الانتقاص من الحقوق الفلسطينية.

ويضع استمرار الاحتلال إسرائيل أمام تناقض بنيوي بين تعريفها لنفسها باعتبارها دولة ديمقراطية، وبين استمرار سيطرتها على شعب آخر لا يتمتع بحقوق سياسية متكافئة. ومع ترسخ الاستيطان وتداخل الاعتبارات الأمنية والدينية والقومية، يتحول السؤال من مشروعية سياسة حكومية محددة إلى طبيعة الدولة ذاتها ومستقبل هويتها ومصادر شرعيتها.

الكلفة النفسية والأخلاقية والاجتماعية للاحتلال

لا تقتصر كلفة الاحتلال والحروب على الإنفاق العسكري والخسائر الاقتصادية والضغوط الدبلوماسية، بل تمتد إلى البنية النفسية والاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي، فاستمرار التهديدات الأمنية والحروب والخسائر والنزوح قد يؤدي إلى تصاعد القلق والاكتئاب وأعراض الصدمة واضطرابات العلاقات الأسرية والشعور بانعدام الاستقرار.

وتشير دراسة إسرائيلية منشورة عام ٢٠٢٦ إلى أن ٣٢٪ من المشاركين في استطلاع مايو من العام نفسه تجاوزوا المؤشر في واحد على الأقل من مؤشرات الاكتئاب أو القلق أو اضطراب ما بعد الصدمة. كما

تناولت دراسات أخرى آثار الحرب والخسارة والنزوح وفقدان الدخل، وما يرتبط بها من شعور بالخيانة والضرر الأخلاقي.

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم الضرر الأخلاقي (Moral Injury)، الذي يشير إلى المعاناة الناجمة عن مشاهدة أفعال تتعارض مع القيم الشخصية، أو المشاركة فيها، أو العجز عن منعها، أو الشعور بأن المؤسسات التي يثق بها الفرد قد خانت مبادئه. وقد ينتج عن ذلك الشعور بالذنب أو العار أو الغضب أو فقدان الثقة.

وتتجاوز خطورة الصراع الممتد آثاره الفردية إلى احتمال تطبيع العنف، ونزع الإنسانية عن الخصم، وتوسيع مفهوم الضرورة الأمنية، وتحويل النقد إلى اتهام بعدم الوطنية، وإضعاف المساءلة المؤسسية. ومع ذلك، فإن هذه النتائج ليست حتمية ولا تنطبق على جميع الإسرائيليين، وإنما يدور الحديث عن استنزاف نفسي وصراع أخلاقي واستقطاب اجتماعي وتراجع محتمل في الثقة.

الانقسام الداخلي وصراع تعريف الدولة

يعكس المجتمع الإسرائيلي انقساماً يتجاوز التنافس الحزبي إلى خلاف حول طبيعة الدولة وحدود السيادة والعلاقة بين الدين والديمقراطية ومستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتباين المواقف بين تيارات قومية ودينية متشددة تتمسك بالاستيطان والسيطرة على الأرض، واتجاهات أخرى ترى أن استمرار الاحتلال يهدد الطابع الديمقراطي للدولة ويعمق عزلتها الدولية.

وتكشف مؤشرات الديمقراطية الإسرائيلية لعام ٢٠٢٥م عن تفاوت واضح في الثقة بالمؤسسات؛ إذ بلغت الثقة بالحكومة لدى المشاركين اليهود ٢٥٪، مقابل ٨١٪ بالجيش، بينما بلغت ١٨٪ بالكنيست و١٠٪ بالأحزاب السياسية. ويعكس ذلك ضرورة التمييز بين تراجع الثقة بالحكومة وفقدان الثقة بالدولة أو المؤسسات الأمنية.

كما يمثل الاستيطان نقطة مركزية في الصراع الداخلي، بسبب ارتباطه بالاعتبارات الدينية والقومية والأمنية. وتزداد أهمية هذا الخلاف مع تنامي تأثير بعض تيارات الصهيونية الدينية التي تنظر إلى التوسع الاستيطاني باعتباره هدفاً أيديولوجياً، في مقابل قطاعات تعتبره عقبة أمام التسوية ومصدراً لمخاطر أمنية وقانونية ودبلوماسية.

وتبرز الأجيال الجديدة باعتبارها متغيراً مهماً في مستقبل الهوية الإسرائيلية؛ إذ قد تدفعها خبرات الحرب والخدمة العسكرية والخسائر إلى التشدد، أو إلى التشكيك في جدوى القوة العسكرية والقيادة السياسية. ولذلك لا يمكن افتراض اتجاه موحد للتحولات الجيلية.

أزمة الصورة الدولية والشرعية

أدى استمرار الاحتلال والحروب والانتهاكات بحق الفلسطينيين إلى اتساع الفجوة بين الصورة التي تسعى إسرائيل إلى تقديمها عن نفسها، باعتبارها دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وبين تقييم قطاعات من الرأي العام العالمي لممارساتها. ولم تعد الأزمة مقتصرة على السمعة الإعلامية، بل امتدت إلى التشكيك في الشرعية السياسية والأخلاقية.

وتنعكس هذه التطورات على بعض الإسرائيليين في الخارج، حيث قد يواجهون انتقادات مرتبطة بسياسات دولتهم، فيحاول بعضهم الفصل بين هويته الشخصية وممارسات الحكومة، بينما يتجه آخرون إلى الدفاع عن الدولة ورفض ما يعتبرونه استهدافاً لها. ومن ثم، قد تنتج الضغوط الخارجية مراجعة ذاتية، أو تعبئة قومية دفاعية، أو مزيداً من الاستقطاب.

السيناريوهات المستقبلية والدلالات الاستراتيجية

يمكن طرح خمسة سيناريوهات لمستقبل التحولات الداخلية الإسرائيلية:

-احتواء النقد: استمرار الأصوات المعارضة للاحتلال دون تحولها إلى قوة سياسية قادرة على تغيير السياسات.

-اتساع المراجعة الأخلاقية: تحول النقد الفردي إلى تيار أوسع تشارك فيه شخصيات ثقافية وأكاديمية وأمنية سابقة وحركات احتجاجية.
-تصاعد القومية الدفاعية: توظيف الانتقادات الداخلية والخارجية لتعزيز التشدد وتخوين المعارضين وتضييق مساحة النقاش.
-إعادة تعريف الوطنية: ظهور تصور يربط الانتماء الإسرائيلي بالمساءلة والحقوق والمساواة والتسوية، بدلاً من الدفاع المطلق عن سياسات الدولة.
-استمرار الأزمة المركبة: تزامن النقد الداخلي مع التشدد السياسي وتراجع الثقة وتزايد الضغوط الدولية، دون حسم اتجاه التحول.

وتؤكد هذه السيناريوهات أن النقد الأخلاقي لا يؤدي تلقائياً إلى إنهاء الاحتلال؛ فالتغيير يتطلب توافر بدائل سياسية، وتحولات في الرأي العام، وارتفاع كلفة استمرار السياسات القائمة، ووجود قوى اجتماعية ومؤسسية قادرة على تحويل الاعتراض إلى ضغط سياسي فعلي.

ومن المنظور الفلسطيني والعربي، تقتضي هذه التطورات مراقبة أربعة مسارات: تغير اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه الاحتلال والاستيطان، وانعكاس القضايا الأخلاقية على المنافسة الانتخابية، وطبيعة العلاقة بين المجتمع والمؤسسات السياسية والقضائية والأمنية، ومدى تأثير تراجع الصورة الدولية في القرارات الحكومية. كما ينبغي توظيف الأصوات الإسرائيلية الناقدة استناداً إلى مضمون مواقفها والوقائع القانونية والسياسية، دون تعميمات نفسية أو ادعاءات بانهيار المجتمع الإسرائيلي.

ختاما

تكشف تصريحات حيلي جولدنبرج عن تناقض عميق بين مايسمى الهوية الوطنية الإسرائيلية والممارسات السياسية للدولة، وتؤكد أن الاحتلال لم يعد مجرد قضية خارجية، بل أصبح عاملاً مؤثراً في تشكيل الانقسامات الداخلية وأزمات الثقة والشرعية والصورة الدولية. غير أن هذه التناقضات قد تقود إلى مراجعة أخلاقية وسياسية، أو إلى مزيد من التشدد والاستقطاب، أو إلى استمرار حالة الأزمة دون حسم.

وتكمن الدلالة الاستراتيجية الأهم في أن مستقبل الاحتلال لا يتحدد بمجرد اتساع الشعور بالخجل أو النقد الداخلي، وإنما بمدى قدرة هذه المواقف على الانتقال من المجال الرمزي إلى الفعل السياسي والمؤسسي. فالسؤال الجوهري لم يعد ما إذا كان بعض الإسرائيليين يشعرون بالخجل من سياسات دولتهم، بل ما إذا كان المجتمع الإسرائيلي قادراً على التوفيق بين صورته الذاتية الديمقراطية واستمرار الاحتلال، وما إذا كانت التناقضات الناتجة عن ذلك ستفضي إلى تغيير حقيقي أم إلى إعادة إنتاج الصراع بأشكال أكثر تشدداً واستقطاباً.